# إدارة المخاطر الائتمانية

**حورية قبايلي**
**طالبة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**
**جامعة الجزائر3**

**ملخص:**

تعد المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي، ومخاطر الائتمان واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، لذا فإن قدرته على تحديد وإدارة مخاطره تعتبر أمرا هاما في تحديد ربحيته على المدى البعيد، وتعزيز استقراره، من هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر في تحقيق النمو والتطور لأعمال البنك.

الكلمات المفتاحية: الائتمان، مخاطر الائتمان، العجز عن السداد، التسهيلات الائتمانية.

**Abstract:**

The risk is considered as a part of banking activities and the credit risk is one of essential risks that facing the bank.

The bank's ability to determine and to manage the risks is important to fix its profitability in the long term and to enhance its stability.

Thus, the risk management appears important in growth realization and development of bank's business.

Keywords: Credit, risk's credit, inability of payment, credit facilities.

**مقدمة:**

عرفت الصناعة المصرفية خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات التي أفرزتها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، الاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات والاتجاه نحو اقتصاد السوق حيث ألزمت المصارف بضرورة مواكبة التطورات، وإعداد نفسها على جميع الأصعدة وذلك بالعمل دائماً على تدريب الكوادر البشرية، ونظم الإدارة الحديثة وتطوير الأنظمة المحاسبية لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة للمصرف، مما عزز الحاجة إلى إدارة المخاطر على نحو يتوسل الكثير من الأدوات والوسائل والمؤشرات وإدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر، بعد الأزمات المالية الكثيرة التي شهدها العالم، كأزمة جنوب شرق آسيا والمكسيك والأرجنتين، والأزمة المالية العالمية.

يلعب الجهاز المصرفي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي كون أن تعدد أنشطة المصارف وحداثتها جعلتها تواجه أخطار حديثة لم تعتد مواجهتها من قبل، هذا لا يعني أنها استطاعت التخلص من المخاطر التي تهددها من قبل، فخطر الائتمان لا يزال هاجس كل مصرف لكونه لصيقا بالوظيفة الرئيسية التي ينشأ من أجله وهي منح الائتمان فرغم الإصلاحات الاقتصادية والدخول في نظام اقتصاد السوق إلا أن عمل هذه المؤسسات المالية لا يزال معرضا لعدة مخاطر ائتمانية مما دفع بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية وبنك التسويات الدولي العمل بجد على إيجاد أدوات ووسائل من شأنها الحد من آثارها السلبية، وفي هذا السياق تبرز إشكالية بحثنا في السؤال المحوري الآتي:

كيف تتم إدارة المخاطر الائتمانية ؟

وتتفرع إشكالية البحث إلى التساؤلات الآتية:

- كيف يتم تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية؟
- ما هي الأساليب المستخدمة للتقليل أو الحد من هده المخاطر ؟

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالمخاطر الائتمانية والكيفية التي يتم بها إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها بأقل تكاليف ممكنة.

وبناء على ذلك تم اعتماد خطة البحث التالية:

- أساسيات المخاطر الائتمانية؛
- إدارة المخاطر الائتمانية؛
- معالجة المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها.

## 1- أساسيات مخاطر الائتمان:

### 1-1 تعريف مخاطر الائتمان:

إن أي عملية ائتمان لا تخلو من المخاطر، فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده، وفي أحيان أخرى يكون له القدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب لسبب أو لأخر في السداد، ولقد أعطيت عدة تعاريف لمخاطر الائتمان يمكن أن نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: ويعرف كل من لطيف ز يود وماهر أمين ومنير المهندس ( 2006 ) مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد.[1]

[1] لطيف زيود وآخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم " ( 30 ) حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"** ، مجلة 2006، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد28، العدد2، ص:205.

التعريف الثاني: ويعرف إبراهيم كرا سنة ( 2006 ) مخاطر الائتمان بأنها: "المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب".[2]

لذلك يمكن القول: بأن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية ووفق هذا التحديد فان المخاطر الائتمانية تنقسم إلى ما يلي:[3]

- مخاطر اقراضية مباشرة: وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمان الأخرى؛
- مخاطر اقراضية محتملة: وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالات؛
- مخاطر المصدر : ينشأ هدا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين، مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة؛
- مخاطر ما قبل التسويات: وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته؛
- مخاطر التسويات: وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفد التعهد المطلوب منه؛
- مخاطر التحصيل: وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء وتحويل بناء على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع.

## 1-2 أسباب مخاطر الائتمانية:

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالآتي:[4]

أ) المخاطر العامة: تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل..الخ.

ب) المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الخاصة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق.

ج) المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر.

---

[2] إبراهيم كرا سنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي : معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات : أبوظبي، مارس2006 ، ص:37 .

[3] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2000 ، ص:174 .

[4] Sylvie de Conssergues. **la banque :structure. Marché .gestion** .éd. Dalloz, Paris 1996, p 98.

- الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج ...الخ.
- مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة،[5] ويقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الإرباح،و كذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبة التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.
- الخطر القانوني: وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:
  - النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...الخ؛
  - السجل التجاري ووثائق الإيجار والملكية؛
  - مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ويقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة؛
  - علاقة المسيرين بالمساهمين.
- خطر البلد: لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة.[6]

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج.[7]

ويجب أن نفرق بين خطر البلد والتعاريف الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي ،نظرا لوجود نوع من التداخل فيما بينهما:[8]

- خطر البلد وخطر القرض:لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو تموقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه ،أما في الحالة الثانية فان عدم ملاءة مرتبطة بالمقترض وهدا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي،بالإضافة

---

[5] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**(الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)،دار وائل للنشر والتوزيع، بدون طبعة ،عمان، 2000 ،ص:360.

[6] Sylvie de Conssergue، op.cit, p 99

[7] Pierre Mathieu ,patrick d'heouville , **les divers crédits. Une nouvelle gestion de risque de crédit.** ed. economique, Paris 1998, p 10

[8] Sylvie de Conssergues , **gestion de la banque** , ed. Dunod , Paris 1996, pp :190-191.

إلى دلك في حالة العمليات الدولية،وهناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسو بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية ،أو تنظيمات حكومية ،أو حتى دولة ،وبالتالي ففي هده الحالة فان تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج.

- خطر البلد والخطر السياسي: يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد، لان عدم الاستقرار السياسي للدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن والتي هي:
  - ✓ إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود
  - ✓ تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية.
  - ✓ تحديد أو منع خروج رؤوس الأموال.
  - ✓ التأميم بالتعويض أو بدونه.
  - ✓ رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة

من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول الغير مستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتى ولو تلغي هذه البلدان ديونها تجاه الخارج.

- خطر البلد والخطر الاقتصادي: وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية والخاصة، بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاءة ووضعية مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها، ولكن نظرا لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل للخارج، إذن هو الخطر مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي.

وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة (أي الخطر السياسي والاقتصادي وخطر القرض ) متواصلة فيما بينها، فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مخاطر القرض، وتتسبب الأزمات الاقتصادية في كثير من الأحيان في إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية وبالتالي ضرورة إتباع منهاج الشمولية.

## 1-3-صور المخاطر الائتمانية:

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالا أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي.

- ◆ مخاطر السيولة : ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر على قدرة البنك على التسييل

الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:[9]

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

- ◆ مخاطر التسعير: يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي .
- ◆ المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.

ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات، أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة ،كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية .

- ◆ مخاطر تقلب أسعار العملات: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة .
- ◆ مخاطر التنفيذ:[10] من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وان أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة .
- ◆ مخاطر الأخطار والتبليغ: لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك

---

[9] حسين بلعجوز، " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005 ، ص: 7.

[10] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص: 153.

بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.

- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان : عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.
- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات : إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:[11]
  - ✓ عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 % مثلا كحد أقصى؛
  - ✓ ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية؛
  - ✓ يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة؛
  - ✓ يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام ؛
  - ✓ يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات؛
  - ✓ تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.
- مخاطر تبادل المعلومات : أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي .
- مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة : إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك ربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.
- مخاطر الربحية مقابل الأمان : كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة .
- مخاطر عدم القدرة على السداد: تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل[12] وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

---

[11] سمير الخطيب، **مرجع سابق**، ص: 156.

[12] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر( أفراد - إدارات - شركات - بنوك )**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص:244.

- ✓ خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية؛
- ✓ خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك[13] أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد وخرق الاتفاق.

لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لثلاث سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

- ♦ مخاطر السوق: ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال 3 سنوات السابقة، وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .
- ♦ مخاطر تآكل الضمانات: عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية :

العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات .

- ♦ مخاطر التركيز : تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية :
- ✓ العملاء: عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى؛
- ✓ النشاط: في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية؛
- ✓ الضمانات: يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا؛
- ✓ الاستحقاقات: إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية؛

---

[13] عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999 ، ص:283.

- المخاطر السياسية والقانونية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة. [14]

## 1-4-أبعاد المخاطر الائتمانية:

تتحدد المخاطرة الائتمانية من خلال الخسائر المسجلة والتي تتوقف على عدد من العوامل، ويمكن تحليل هذه المخاطرة بالاعتماد على ثلاثة أبعاد هي: مخاطرة العجز عن السداد، ومخاطرة التعرض ومخاطرة الاسترجاع.

الشكل 01: أنواع المخاطر الناتجة عن العجز في التسديد

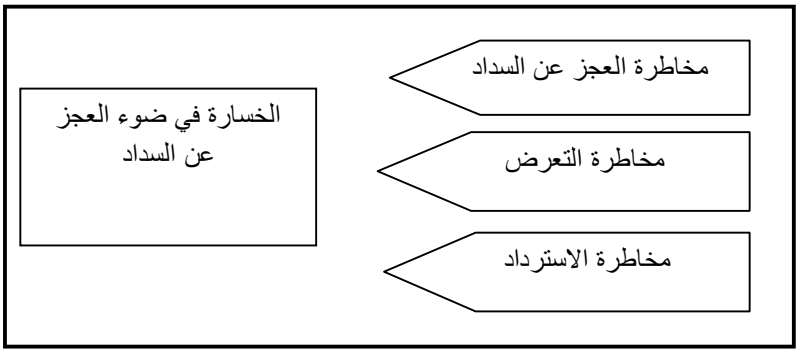


المصدر : طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 244.

### أ-مخاطرة العجز عن السداد:

مخاطرة العجز عن السداد هي إمكانية حدوث عجز عن السداد، وحدث العجز عن السداد يجب أن يعرف ثم يتم تقديم البدائل الممكن استخدامها لتقدير احتمالاتها.

ويعرف العجز عن السداد بأنه تقويت الالتزام بالدفع ويتم التصريح بالعجز عن الدفع عندما لا يتم سداد المبالغ المقترضة في مواعيدها لفترة أقل من ثلاث شهور بعد موعد السداد، ويمكن قياس مخاطرة العجز عن السداد من خلال احتمال أن يحدث العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة.

مخاطرة العجز عن السداد تتوقف على المركز الائتماني المقترض الذي يتوقف بدوره على عدة عوامل منها: حجم المؤسسة، عواملها التنافسية، ونوعية الإدارة، الحصة السوقية. ولا يتم قياس احتمالية العجز عن السداد بشكل مباشر وإنما باستخدام إحصائيات تاريخية لحالات العجز عن السداد وتجميع مثل هذه البيانات يتم داخليا أو الحصول عليها من وكالات التقدير أو السلطات المركزية، وانطلاقا من الإحصائيات المحصل عليها، يمكن اشتقاق نسبة حالات العجز عن السداد في فترة زمنية معينة إلى العينة الكلية للمقترضين ومثل هذه النسب متاحة حسب الصناعة أو فئة التقدير الائتماني، إلا أن مثل هذه البيانات التاريخية لا تعكس احتمالات العجز المتوقعة.

---

[14] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص:449.

**ب- مخاطرة التعرض:**

تنتج مخاطرة التعرض نتيجة عدم التأكد من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة، وبالنسبة لبعض التسهيلات لا تكون هناك مخاطرة تعرض تقريبا، ويتم سداد القرض المستهلك في نطاق جدول زمني تعاقدي بحيث تكون الأرصدة المعلقة المستقبلية معلومة مستقبلا باستثناء حالة الدفع المسبق.

**ج- مخاطرة الاسترداد (الاسترجاع):**

إن الاسترداد في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ به وهو يتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض، السياق الموجود وقت العجز عن السداد.[15]

**1-5 تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية:**

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا . وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي طريقة النسب المالية وطريقة التنقيط.

**أ -طريقة النسب المالية:**

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، بالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل[16]، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي،[17] وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

---

[15] طارق عبد العال، **إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات- بنوك)**، الدار الجامعية، سنة2003، ص :248.

[16] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001 ، ص:146 .

[17] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 251.

**أ-1- النسب الخاصة بقروض الاستغلال:**

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة؛
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي :دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد؛
- نسبة السيولة العامة.

**أ-2- النسب الخاصة بقروض الاستثمار:**

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي: التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل.
- نسبة المديونية

التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:[18]

- طريقة صافي القيمة الحالية: VAN
- طريقة معدل العائد الداخلي: TRI
- طريقة فترة الاسترداد:PR
- طريقة مؤشر الربحية: IP

**ب - طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:**

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض، ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك [19] والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها[20]، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات :محللين،منظمات قرض وخبراء محاسبين.

---

[18] Edith Giraglinger, **les décisions d'investissement Exercices et ces corrigés de gestion**, ed. Nathan, Paris 1998, p 29.

[19] Michel Mathieu, **l'exploitation Bancaire et le risque de crédit**, ed la revue banque, Paris 1995, p 165.

[20] Axelle la Badie, olivier rousseau, **crédit management Gère le risque client**, ed. économia, Paris 1996, p 173.

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.[21]

**ب-1- حالة القروض الموجهة للأفراد:**

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها،[22] وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- ✓ تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛
- ✓ استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

**ب-2- حالة القروض الموجهة للمنظمات:**

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين :مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة؛
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة؛
- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛
- رقم أعمالها المحقق؛
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛
- رأسمالها العامل؛
- طبيعة نشاطها.

**2- إدارة المخاطر الائتمانية:**

إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو"قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاءها نهائيا.

ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية: [23]

- ♦ أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة،أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري ؛
- ♦ تعيين " مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي؛
- ♦ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة؛[24]

---

[21] Sylvie de Conssergues, **gestion de la banque**, ed. Dunod, Paris 1996, p 175

[22] I Bid, p 176.

[23] حسين بلعجوز، " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة( منافسة-مخاطر-تقنيات) ، جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص9.

- ♦ تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
- ♦ استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- ♦ ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

وأكثر المخاطر التي تواجه البنوك هي مخاطر الائتمان وتقوم البنوك بإدارة مخاطر الائتمان من خلال مجموعة من المعايير وتسمى بمعايير إدارة مخاطر الائتمان والتي يتم من خلالها (تحديد وقياس ومتابعة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها) في البنك.

## 2-1 مناهج إدارة المخاطر الائتمانية:

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية،[25] وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي:

- المنهج الأول: ويعرف بـ" المنهج التمييزي " ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سدا د قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له؛
- المنهج الثاني: ويعرف بـ "المنهج التجريبي " بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى التأكد من:

- إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث؛
- تركز المخاطر ؛
- قياس المخاطر؛
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية .

---

[24] **الأسقف الاحترازية (الأسقف الائتمانية)** هي عبارة عن قواعد التسيير في الميدان المصرفي والتي على المؤسسات التي تمنح الائتمان احترامها حسب الحد الأقصى أو الأدنى المحدد من طرف اللجنة المصرفية وذلك من أجل ضمان سيولتها وبالتالي ملاءتها المالية اتجاه المودعين حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعا من الثقة، نقلا عن: نعيمة بن العامر، **" المخاطرة والتنظيم الاحترازي "**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر2004 ، ص:470.

[25] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 ، ص:38.

### 2-1-1 تسيير المخاطر الائتمانية:

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها، ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في:[26]

- الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة؛
- وضع حد للمخاطر: وهذا حسب نوع وصنف القرض؛
- التنوع: وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك .

أ- الاستعلام المصرفي : قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح .
- المصادر الداخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:
  - ✓ الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك؛
  - ✓ الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه؛
  - ✓ التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها .
- المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم[27] على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر .

---

[26] نعيمة بن العامر، **" المخاطرة والتنظيم الاحترازي "**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر2004، ص:467.

[27] أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**، بدون دار نشر، 2000، ص:38.

➢ تحليل القوائم المالية : هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد .

**ب-** الأسلوب الوقائي: لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية :

➢ طلب الضمانات الملائمة : تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات :

- الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:[28]
  - الكفالات : الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه .
  - الضمان الاحتياطي : والتزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجرى عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، والشيكات .
  - تأمين الاعتماد: هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين.
- الضمانات الحقيقية: ترتكز هذه الضمانات على الشئ المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض [29] وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:
  - ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان؛
  - كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

---

[28] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص: 165-166.

[29] المرجع نفسه، ص:168.

- الحد من التركز الائتماني: يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال:[30]
  - تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% - 25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية؛
  - طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة؛
  - كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا – لجنة بازل للملاءة المصرفية – ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة.
- الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية : بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر البشرية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم ،وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ،ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

ج- الأسلوب العلاجي: ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على:

- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:
  - إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية؛
  - الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان.
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

### 2-1-2 إدارة القروض المتعثرة:

تنشأ القروض المتعثرة نتيجة لأسباب معينة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

**أ- أسباب يرتكبها البنك فتؤدي إلى تعثر الائتمان:** وهي أسباب ناتجة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار الائتماني والوقوف على المخاطر المحتملة من حيث مخاطر الإدارة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال ومخاطر الضمانات العقارية.[31] فيتم صرف التسهيل دفعة واحدة دون المراقبة والمتابعة.

**ب- أسباب يرتكبها العميل فتؤدي إلى تعثر القروض:** تنشأ مخاطر العجز عن السداد عند تقديم العميل لمعلومات خاطئة عن وضعيته المالية أو تقديمها بشكل غير كامل من جهة، ومن جهة أخرى عدم كفاءته الفنية والإدارية في

---

[30] صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة، 1998، ص ص: 72-73.

[31] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2000، ص 187.

استخدام القرض وتوجيهه في أنشطة تمويل غير مناسبة وطبيعة القرض يترتب عليه التعثر والعجز عن الوفاء بالتزامه اتجاه البنك .

**ج- أسباب خارجية:** تتمثل في أسباب خارجة عن سيطرة إدارة البنك والعميل وتتعلق بالحالة الاقتصادية للبلاد ( مرحلة الانكماش) أو بالظروف السياسية والقانونية عند إحداث تغيرات في الأنظمة والتشريعات التي تحكم الدولة.

فالقروض المتعثرة ناتجة عن عدم قدرة العميل على السداد أو عدم رغبته أساسا مما يفرض على البنك اتخاذ إجراءات تختلف على حسب حالة المقترض.

- فإذا كانت حالة المقترض هي حالة عسر بالوفاء بالالتزامات تلجأ إدارة الائتمان إلى تحليل القوائم المالية لدراستها وتصحيح الإختلالات،كما قد تطلب من المقترض الميزانية النقدية التقديرية للوقوف على حجم التدفقات النقدية وتحديد القدرة على سداد القرض الممنوح .
- وإذا لوحظ أن حالة المقترض هي مؤقتة أو ظرفية تعمل إدارة الائتمان على مساعدة العميل وتقديم المشورة بتأجيل السداد، إعادة الجدولة، تخفيض نسبة الفوائد على القروض كما قد تمنحه تسهيلات إضافية لتسهيل نشاطاته [32].

وتلجأ إدارة الائتمان إلى مثل هذا الأسلوب الودي في العلاقات الوثيقة مع العملاء ذوي الثقة والسمعة الجيدة حفاظا على مركز البنك مع العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد .

- أما في حالة أن تبين من خلال عملية التحليل الائتماني أن حالة المقترض صعبة فتكون إدارة الائتمان أمام حالة قرض متعثر يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية حقوق العميل وإعلان إفلاسه.

## 3- معالجة المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها:

### 3-1 معالجة المخاطر الائتمانية:

تبدأ عملية المعالجة مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته.

تبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل،فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

**أ- تحصيل القروض:** تعتمد وظيفة التحصيل على عدة ركائز والتي تتمثل في:

- رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل، لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها ؛
- الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله ؛

---

[32] عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 287.

- التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر؛
- تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق. فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد. والشكل التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

**الشكل رقم02:** عمليات تسيير الحسابات في البنك التجاري

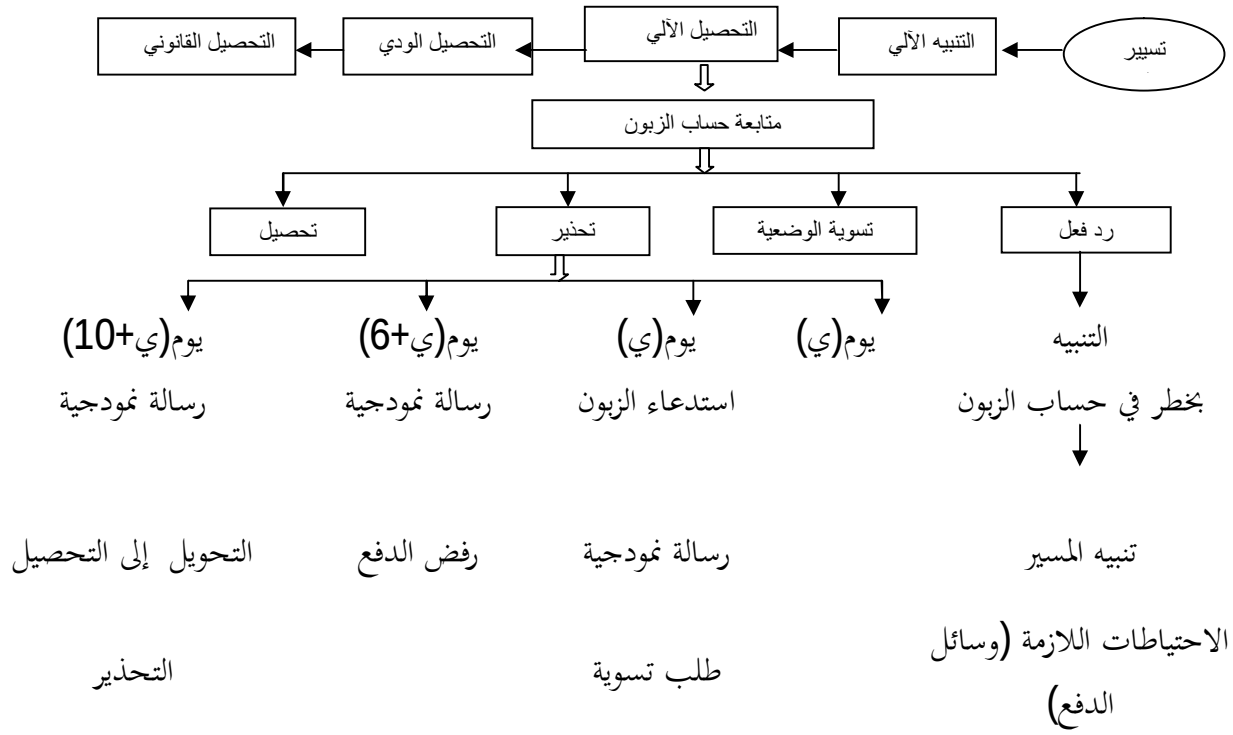


Source : Michel Mathieu, l'exploitation Bancaire et le risque de crédit, ed. la revue banque, Paris, 1995, p 276.

**ب- معالجة القرض:** يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة. هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر)؛
- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

حيث تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

## 3-2 وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي:

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول تنويع مخاطر الائتمان ونظرية "ماركوتز":

### أولا: تنويع مخاطر الائتمان ونظرية "ماركوتز":

تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنويع على:[33]

تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.

- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات ( بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

فالتنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة " وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركوتز Markowitze الذي قدم التصورات التالية:

- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار(أ) أكبر من عائد الاستثمار(ب) " أي أن معامل ارتباط -1 " فالتنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا، إلا أنه غير ممكن عمليا ؛
- في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية " أي أن معامل ارتباط =0 " فإن التنويع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير ؛

---

[33] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 39.

- أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب " أي أن معامل ارتباط +1 " فالتنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر .

وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر،ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنويع ونظرية المحفظة لماركوتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبير كلما قلت المخاطر .

**ثانيا: تنويع محفظة الاستثمار:**

إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب " التنويع البسيط " ويتمحور تصور ماركوتز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين: [34]

- الأول: معدل العائد على الأصول؛
- الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.

فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفوءة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر ،فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

**خاتمـــة:**

أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

كما أن أي عمل مصرفي مهما كانت البيئة التي يعمل فيها فأنه يحمل في طياته الكثير من المخاطر كونه يتعامل بالاقتراض ومنح الائتمان، لذلك ينبغي مراعاة بعض الإجراءات المصرفية في ما يتعلق بمنح الائتمان وهي: وجود سياسة ائتمانية معتمدة وواضحة المعالم من قبل مجلس إدارة المصرف، ومراجعة جميع التسهيلات الممنوحة للزبائن مرة كل ستة أشهر، ووجود نظام جيد لتقييم المخاطر، ومتابعة الائتمان بعد منحه للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح من أجله، مع الأخذ في الاعتبار تبني المصارف استراتيجيات خاصة لتجنب منح الائتمان أو إقراض الزبائن ذوي المخاطر العالية، والالتزام باللوائح الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي، والاعتماد على المعايير الصادرة وفق اتفاقية «بازل 2»، كما يتوجب على المصارف أن تستخدم سياسة صارمة لمتابعة إجراءات التسديد مع الزبائن المتأخرين عن التسديد والمماطلين وعدم التساهل معهم مهما كانت الظروف لذلك باستخدام الإجراءات القانونية.

---

[34] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**،الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 455.

## قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية:


1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
2. إبراهيم كرا سنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي: معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات: أبوظبي، مارس2006 .
3. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، بدون دار نشر، 2000.
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .
5. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
6. صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة، 1998 .
7. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر( أفراد-إدارات-شركات-بنوك )، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001 .
9. عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
10. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 .
11. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني(الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2000
12. لطيف زيود وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم " ( 30 ) حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، مجلة 2006، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 2 ، العدد2
13. حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها "، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة( منافسة-مخاطر-تقنيات)، جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005 .
14. نعيمة بن العامر، " المخاطرة والتنظيم الاحترازي "، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.


### المراجع باللغة الأجنبية:


15. Axelle la Badie, olivier rousseau, crédit management Gère le risque client, ed. economia, Paris 1996.
16. Edith Giraglinger, les décisions d'investissement Exercices et ces corrigés de gestion, ed. Nathan, Paris 1998.
17. Michel Mathieu, l'exploitation Bancaire et le risque de crédit, ed la revue banque, Paris 1995.
18. Pierre Mathieu ،patrick d'heouville ،les divers crédits. Une nouvelle gestion de risque de crédit. ed. économique, Paris 1998.
19. Sylvie de Conssergues, gestion de la banque, ed. Dunod, Paris 1996.
20. Sylvie de Conssergues.la banque :structure. Marché .gestion .éd.Dalloz ;Paris 1996.